

التأويل الصرفي في اللغة العربية

أ/ فوزية دنووقة

كلية الآداب واللغات

- جامعة بسكرة -

Résumé:

L'interprétation est devenu un moyen universel, manipulés par les différents environnements culturels, en particulier le milieu littéraire et la langue, et si c'est ce que signifie son ministère lecture l'article critique, il était dans le même temps, aider le linguiste pour contrôler les lois et règles. Et nous sommes dans cette recherche, que nous avons appelé (interprétation morphologique en arabe), tentent de dévoiler le mécanisme en arabe leçon morphologique

المخلص:

أصبح التأويل وسيلة عالمية، تتداولها بيئات ثقافية مختلفة، لاسيما الأدبية و اللغوية منها، و لئن كانت هذه الوسيلة هي ما يسعف الناقد في قراءة مادته، فإنها -في الوقت نفسه- ما يساعد عالم اللغة على ضبط قوانينه و قواعده و خلق الائتلاف بينها، و نحن في هذا البحث إذ نسمه بالتأويل الصرفي في اللغة العربية، إنما نحاول أن نكشف النقاب عن هذه الآلية في الدرس الصرفي العربي.

تقديم:

كانت العرب تتطرق في الجاهلية وصدر الإسلام على سجيبتها، ولما نقشى اللحن بسبب ما أدى إليه انتشار الإسلام من اجتماع الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة فيه انصرفت الهمم لوضع قواعد اللغة المتمثلة في النحو دفعا للفساد بضبط حركات الإعراب والبناء، و على الرغم من ذلك بقي الخطأ واللحن شائعين على الألسن في صوغ كثير من المفردات، فاحتيج عندئذ إلى وضع قواعد أخرى؛ لضبط أبنية الكلم، ومعرفة أحوالها غير الإعراب والبناء، وتلك القواعد هي علم الصرف.

وقد ذكرت الروايات بعض ظواهر اللحن في الكلمات، فقد روي أن نبطياً سئل لم ابتعت هذه الأتان؟ فأجاب (أركبها وتلد لي) بفتح اللام المكسورة، وروي أن الكسائي جاء يوماً وقد مشى حتى أعبأ فجلس إلى قوم لديهم علم وقال: (قد عيبت)، فقالوا له: تجالسنا وأنت تلحن، فقال لهم: كيف لحننت؟ فقالوا له: إن كنت أردت من التعب فقل (أعيبت) وإن كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير في الأمر فقل عيبت.

و الجدير بالذكر أن علم الصرف كان أقل علوم العربية إثارة لعلمائها، ما جعلهم ينصرفون عنه إلى ما هو أهم كالنحو و البلاغة حسب رأيهم، فكانت معظم الدراسات الصرفية جزءاً من كتب النحو، لكن مجموعة منهم غير قليلة حملت على عاتقها دراسة هذا المستوى من مستويات اللغة، فظهر في تراثنا مؤلفات مستقلة في الصرف؛ منها المنظوم، ومنها المنثور، كلامية الأفعال لابن مالك التي أقبل عليها العلماء بوضع الشروح والتعليق والحواشي.

و لأن الصرف يُعنى بالاشتقاق و بمختلف التصريفات فقد تداخلت مصطلحاته، و اختلطت مفاهيمه، إذ نلاحظ أن كثيراً من العلماء و الدارسين من لا يكاد يفرق بين الصرف و التصريف و الاشتقاق، فيستعملون الواحد من هذه المصطلحات بدلا من الآخر، و كأنها جميعا بالمعنى نفسه.

اصطلاحات صرفية:

يشير التقنازاني إلى أن لفظ (التصريف) هو الأول استعمالا للدلالة على هذا العلم؛ فهو تفعيل من الصرف للمبالغة والتكثير¹، فلم يكن اختيارهم لهذا اللفظ اعتباطا، بل لذلك

دلالة على المعنى الاصطلاحي الذي أردوه وهو معنى: تغيير الأبنية من وضع إلى وضع، ومن مثال إلى مثال، والتصريف يفيد معنى التغيير، أكثر من إفادة الصرف لهذا المعنى، كما يوحي معنى التصريف بالعمل والتدريب وكثرة التمارين، وحين اتسعت دائرة هذا العلم، ودخل فيه بعض المسائل والقواعد التي يبدو فيها التغيير أقل ظهوراً، ظهر مصطلح الصرف على هذا العلم².

كما استخدم مصطلح الاشتقاق دليلاً على هذا العلم، على سبيل تسمية العام بالخاص؛ لأن الاشتقاق هو أحد خصائص اللغة العربية، بل أهم خصائصها، وهو وسيلة مهمة في نموها فاللغة العربية هي لغة اشتقاقية من الدرجة الأولى. ولأن سمة البحث الأكاديمي الدقة والوضوح، نبداً عملنا هذا بالجهاز المفاهيمي مركزين على المصطلحات الثلاث التي أوقعت الباحثين في شرك التشابه، وهي الصرف والتصريف والاشتقاق.

ليس غريباً أن يشوب هذا العلم كثير من الخلط وعدم التمييز على مستوى المصطلحات والمفاهيم، فالمتتبع لكتب التراث يلاحظ أنه لم يرد عن علماء اللغة الأوائل تعريف جامع مانع لعلم الصرف، وكل ما ذكر كان مجرد إشارات متناثرة هنا وهناك.

أما الصرف فهو الاسم الموضوع لهذا العلم، وقد وردت أصول هذه الكلمة في القرآن الكريم أكثر من ثلاثين مرة تفيد كلها معنى التحويل والتغيير، كقوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾³، وقوله: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُمْ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾⁴، وقوله أيضاً: ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نُدْقَهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾⁵.

وهو في الاصطلاح تحويل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة، لا تحصل تلك المعاني إلا بهذا التغيير، وذلك كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل، والمفعول، و اسمي المكان والزمان... الخ، وهو إلى جانب ذلك علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها، أو من حيث ما يعرض لها من صحة، أو إعلال، أو إبدال⁶.

و يحوم المعنى اللغوي للتصريف حول المعنى ذاته؛ أي التحويل، و"تصريف الآيات: تبينها، والتصريف في الدراهم والبياعات: إنفاقها، والتصريف في الكلام: اشتقاق بعضه من بعض، والتصريف في الرياح تحويلها من وجه إلى وجه..."⁷.

وقد عرف سيبويه التصريف في قوله: "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات، والأفعال غير المعتلة، والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجرى في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفعل"⁸. ويختص الاشتقاق بدلالات كلام العرب التي يعرف بها الأصل الذي ترجع إليه الألفاظ، قال القنوجي: "هو علم باحث عن كيفية خروج الكلم بعضها عن بعض، بسبب مناسبة بين المخرج والمخارج بالأصالة والفرعية بين الكلم، لكن لا بحسب الجوهرية، بل بحسب الهيئة"⁹.

فالاشتقاق هو عملية استنباط وتوليد صيغة من صيغة أو لفظ من لفظ¹⁰، بحيث تكون الصيغتان واللفظان متفقين في المعنى العام وفي الحروف الأصلية، أو بمعنى آخر هو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على ما يناسبه، فالاشتقاق عامة هو أن تجد بين اللفظين تناسباً في أصل المعنى فنرد أحدهما إلى الآخر، لكن هذا لا يعني أن الاشتقاق غير متناه، إذ لا بد له من حد ينتهي إليه، وهذا ما أكده ابن دريد في قوله: "... ولم نتعد ذلك إلى اشتقاق أسماء صنوف النامى من نبات الأرض؛ نجمها وشجرها وأعشابها، ولا إلى الجماد من صخرها ومدّرها، وحزنها وسهلها، لأننا إن رُمنا ذلك احتجنا إلى اشتقاق الأول التي نشق منها، وهذا ما لا نهاية له"¹¹.

وقد فرق ابن عصفور بين مصطلحي التصريف والاشتقاق مبينا أن الاشتقاق مختص بما فعلت العرب من ذلك، والتصريف عام لما فعلته العرب، فكل اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاق¹²، ووضح الفرق بين المصطلحين أيضا عندما ذكر أنه إذا كان الاستدلال على الزيادة أو الأصالة، برد الفرع إلى أصله سمي ذلك اشتقاقا، وإذا كان الاستدلال عليهما بالفرع سمي ذلك تصريفا¹³.

مثال الاستدلال على الزيادة برد الفرع إلى الأصل، استدلالنا على زيادة همزة (أحمر) مثلا، بأنه مأخوذ من الحُمرة. فالحمرة هي الأصل، فهذا وأمثاله يسمى اشتقاقا؛ لأن المستدل على زيادة همزة، مأخوذ من الحمرة¹⁴، ومثال الاستدلال على الزيادة بالفرع استدلالنا على زيادة ياء أَيْصِرْ بقولهم في جمعه (إصار) بحذف الياء وإثبات الهمزة فـ(إصار) فرع على (أَيْصِرْ)؛ لأنه جمعه، فهذا وأمثاله يسمى تصريفا؛ لأن المستدل على

زيادة يائه، وهو أصر ليس بمشتق من (إصار)، بل (إصار) تصريف من تصاريفه الدالة على زيادة يائه، ويضيف في ذكره هذين المصطلحين أنه لا يدخل التصريف ولا الاشتقاق في الأصول المختلفة¹⁵. وهو بهذا يخرجنا من دائرة التداخل بين المصطلحين، ويوقفنا على أوجه الاتفاق والافتراق بينهما.

أما التأويل في معناه اللغوي فيدور حول الرجوع إلى الأصل، ولا شك أن هذا المعنى هو ما يسبغ التأويل الصرفي على المستوى الاصطلاحي، حيث كان منهج العلماء في هذا المستوى معيارياً، تحكمه القاعدة التي يجب أن ترد إليها كل الصيغ، وهو الأمر الذي جعل منهج اللغويين هذا يتسم بسيمتين بارزتين، الأولى هي إيمانهم بفكرة الأصل، بمعنى أن هناك أصلاً ثابتاً ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن، وإلا فبطريق غير مباشر مبني على الافتراض والتأويل، والثانية هي محاولة حشدهم الأمثلة المنفقة في أمر و المختلفة في آخر تحت نظام واحد، أو إخضاعهم لها لميزان واحد، فابتكر و اصطر عندهم كلاهما على وزن افتعل، و كلاهما يرجع إلى أصل ثلاثي، و هذا ما حصرهم في بونقة النظام الواحد التي جرتهم إلى التأويل و التخريج؛ لأنهم مضطرون من أجل رد الفروع إلى الأصول التي افترضوها إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدة عامة واحدة، و إن لم تنطبق عليها كل الانطباق¹⁶، فقد رأوا أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها و إسنادها للضمانر و جمعها و تصغيرها... الخ، فاقترحوا أصلاً يخضع للتغيير، و التأثير بحسب قواعد معينة¹⁷.

و من أجل توضيح علاقة التأويل بالتصريف أكثر نحاول تتبع آراء العلماء و أقوالهم التي تتدرج في سياق الحديث عن الصرف أو التصريف؛ لأنهما وردا عند كثير من العلماء بمعنى واحد، و قد سبقت الإشارة إلى ذلك.

التأويل في الصرف العربي:

قال صاحب التصريح إن التصريف في اللغة تغيير مطلق، و في الصناعة تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، فالتغيير المعنوي كتغيير المفرد إلى التنثية و الجمع المصحح، و ذلك بتحويل زيد مثلاً، إلى زيدان و زيدون، و تغيير المصدر إلى الفعل و الوصف، و ذلك بتحويل الضرب إلى ضرب، و ضرب بالتشديد للمبالغة في

الفعل، و اضطرب لوجود الحركة مع الفعل...، و التغيير اللفظي كتغيير قول من الأجوف، و غزو من الناقص إلى قال و غزا بقلب حرف العلة ألفا لتحركه و انفتاح ما قبله...¹⁸.

و على هذا يكون التصريف مجالا للنظر في الصيغ من حيث الأوزان و الأبنية التي تأخذها الكلمة العربية، و ما يعتبر هذه الأبنية من تغييرات طارئة، تبحث كلها في سياق البحث عن الأصول و الفروع، فالكلمة العربية صحيحة كانت أم معتلة "تعود إلى أصل وضع جرده لها النحاة، و فائدة هذا الأصل أنه معيار اقتصادي ترد إليه الكلمة و تقاس به، إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقته، لما أصابها من تغيير أو تأثير كالإعلال و الإبدال و القلب و النقل..."¹⁹.

كما تناول ابن عصفور مصطلح التصريف بالتعريف و جعله قسمين: "أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني نحو: ضَرَبَ و ضَرَّبَ و تضَرَّبَ و تضارب و اضطرب، فالكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء نحو (ضَرَّبَ) قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعان مختلفة، و من هذا النحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تتوره من التصغير و التفسير نحو زَيْد و زيود، و هذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف، فذلك لم يضمه هذا الكتاب"²⁰، و الآخر من قسمي التصريف: " تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة، نحو: تغييرهم (قَوْلَ) إلى (قال)"²¹.

إن الأصل الذي أشار إليه العلماء هو أصل افتراضي متوهم، و الذي دعاهم إلى ذلك خضوعهم لمنهجهم العام، و هوسيطرة فكرة الأصول على أذهانهم، و محاولة حشدهم مختلف الأمثلة تحت قاعدة واحدة، أو تحت نظام واحد من البحث، فإذا لم تنطبق القاعدة انطباقا تاما على بعض الأمثلة، فإنهم يحاولون إرجاع كل فعل ثلاثي مجرد إلى النموذج الأساسي (فعل)، فإن وافقت الصيغة الوزن فذلك ما أرادوه، و إلا وجب أن تفسر تفسيراً ما حتى تخضع لهذا الوزن²²

إن الصرفيين يقدرون أصلا افتراضيا للكلمات التي يؤدي تغيير بنائها إلى تغيير أحد أصواتها، مثل صيغة افتعل و فروعها إذا كانت فاؤها أحد حروف الإطباق (ص،

ض، ط، ظ، أو كانت فاؤها واحدة من هذه الحروف (د، ذ، ز)، ففي الحالة الأولى تقلب تاء الافتعال طاء، و في الثانية تقلب هذه التاء دالا، فنقول اصطبر و اضطجع، و الأصل اصتبر، اضتجع، كما نقول ادكر و الأصل اذتكر، لأن القياس الأصلي هو افتعل و على وفاقه جاء نحو ابتكر و اشتجر، و لكنهم وجدوا أن الأمثلة المذكورة بنوعها لا تتمشى مع هذا الوزن، فكان لا بد من تفسير، و كان هذا التفسير الذي رأوه، فقالوا: قلبت التاء طاء في المجموعة الأولى، و دالا في المجموعة الثانية²³.

و كان ابن جني قد خصص فصلا يشترط فيه الملاطفة و عدم التعسف في التأويل، سماه (باب في ملاطفة الصنعة)، و فيه قال: "و ذلك أن ترى العرب قد غيرت شيئا من كلامها من صورة إلى صورة، فيجب حينئذ أن تتأتى لذلك و تلاطفه، لا أن تخبطه و تتعسفه، و ذلك كقولنا في قولهم، في تكسير (جرو) و (نلو)، (أجر) و (أدل) إن أصله (أجرو) و (أدلو)، فقلبوا الواو ياء، و هو لعمرى كذلك، إلا انه يجب عليك أن تلاين الصنعة، و لا تعازها فنقول، إنهم أبدلوا من ضمة العين كسرة، فصار تقديره (أجرو) و (أدلو)، فلما انكسر ما قبل الواو، و هي لام، قلبت ياء، فصارت (أجري) و (أدلي)، و إنما يجب أن يرتب هذا العمل هذا الترتيب، من قبل أنك لما كرهت الواو هنا، لما تتعرض له من الكسرة و الياء في (أدلو) و (أدلو) لو سميت رجلا بأدلو، ثم أضفت إليه، فلما نقل ذلك بدأوا بتغيير الحركة الضعيفة تغييرا عبطا و ارتجالا، فلما صارت كسرة تطرقوا بذلك إلى قلب الواو ياء تطرقا صناعيا"²⁴.

ثم يقول في الباب الذي سماه (باب في مراتب الأشياء و تنزيلها تقديرا و حكما لا زمانا و وقتا): "...ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعي أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره. وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل نحو سماء وقضاء. ألا ترى أن الأصل سماو وقضاي فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبنا ألفين فصار التقدير بهما إلى سما وقضيا فلما النقت الألفان تحركت الثانية منهما فانقلبت همزة فصار ذلك إلى سماء وقضاء. أفلا تعلم أن أحد ما قدرته -وهو النقاء الألفين - لا قدرة لأحد على النطق به"²⁵.

و على الرغم من أن ابن جني يؤكد في أكثر من موضع على ضرورة التزام المنهجية الصحيحة في التأويل حتى يكون لطيفا لا تصنع فيه، إلا أنه يغرق في التأويل إغراقا لا يكتفي فيه بالضرورة، ما يجعله يلجأ إلى تفسيرات أخرى تجعله ينفي الأصول التاريخية على الرغم من وجود بقاياها في النثر و الشعر²⁶، و من أمثلة هذه التأويلات قوله: " هذا الموضوع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل في قام قوم وفي باع بيع وفي طال طول...، فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها - مما يدعي أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرة يقال حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوم زيد وكذلك نوم جعفر وطول محمد وشد أخوك يده واستعد الأмир لعدوه وليس الأمر كذلك بل بضده، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه، وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر"²⁷.

و لأن التأويل يكون في حالات العدول عن الأصل، و العدول يتحقق بالإعلال أو الإبدال أو الزيادة... بصورة مطردة أو غير مطردة، فإن علماء الصرف قد ركزوا كثيرا على هذه الحالات، و اعتبروها خروجاً عن أصل يجب أن ترد إليه.

- الإعلال: الإعلال تغيير حرف العلة بقلبه أو إسكانه أو حذفه، وتنقسم هذه التغييرات إلى ثلاثة أقسام، إعلال بالحذف، و إعلال بالقلب، و إعلال بالإسكان²⁸، و من أمثلته إعلال اسم الفاعل ففيه نقول قام، قائم، و باع، بائع، أما شاك ففيه ثلاثة أوجه: شاك بالهمز على مقتضى القياس، كقام و باع. و شاك على تأخير العين إلى موضع اللام، فيصير من قبيل المنقوص، كقاض و غاز. و شاك، بحذف العين، و نلاحظ أن الانتصار لوجه من هذه الوجوه يستلزم لا شك التأويل لإعطاء الصيغة المعتمدة حق كينونتها²⁹.

- الإبدال: الإبدال أن تقيم حرفاً مقام حرف، مثل: (تلعثم تلعثم) وهو بهذا المعنى العام يشمل الإعلال بالقلب، وبعض أشكال تخفيف الهزمة، وبعض أشكال الوقف، وقد درج الصرفيون على تخصيص مصطلح الإبدال بظاهرة التبدل الصوتي التي تصيب الأحرف الصحيحة فقط³⁰.

ويكون الإبدال على نوعين³¹:

- بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره، نحو: تاء تُخمة و تكأة، و تراث و تجاه.
- بدل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، و ذلك لا يكون إلا في حروف العلة، و في الهمزة لمقاربتها إياها و كثرة تقلبها، كقام أصلها قوم، فالألف و او في الأصل.

- الإدغام: التقاء حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يصير الحرفان حرفاً واحداً مشدداً يرتفع اللسان بهما ارتفاعاً واحدة وهو بوزن حرفين، وحروفه في هذا الباب ستة مجموعة في قول صاحب التحفة "يرملون" وهي الياء المثناة تحت والراء والميم واللام والواو والنون. فإذا وقع حرف من هذه الأحرف الستة بعد النون الساكنة بشرط أن تكون النون آخر الكلمة وأحد هذه الأحرف أول الثانية. أو بعد التنوين ولا يكون إلا من كلمتين وجب إدغامها وتسمى النون الساكنة والتنوين مدغماً بفتح الغين ويسمى أحد حروف (يرملون) مدغماً فيه.

- الزيادة: نظر المختصون في الصرف من علماء اللغة إلى الكلمات التي يعنى بها البحث الصرفي و هي الأسماء المتمكنة و الأفعال المتصرفة، فوجدوا أن هذه الكلمات لا يقل عدد حروفها عن ثلاثة، إلا لعله استوجبت ذلك، أو اعتباطاً كما في بعض الألفاظ، و لا تزيد عن خمسة أحرف، فألفوا الميزان من ثلاثة أحرف؛ لأن الكلمات ثلاثية الأصول أكثر من غيرها، فكان (ف ع ل)، ميزان الكلمة العربية³²، و ما زاد عنه فهو من الحروف الزوائد التي جمعها العلماء في قولك: "سألتمونيها... التي يجوز أن تزداد في بعض المواضع، فيقطع عليها هناك بالزيادة إذا قامت عليها الدلالة"³³.

و قد اجتهد العلماء في إخضاع الكلمات إلى الميزان الصرفي بذكر الزوائد و أنواعها و الغرض منها...، فاعتمداهم على الأصل جعلهم يجهدون أنفسهم في البحث عن الحرف الثالث حتى تستقيم الكلمة مع الميزان الصرفي، و لا شك أن الزيادة تقع في الكلمة على نوعين:

- زيادة من جنس الحروف الأصلية، و تكون في الاسم، مثل سَلَّمَ، و تُبَّعَ، كما تكون في الفعل، مثل: قَطَّعَ، و هَذَّبَ، و قد تأتي دون فصل بين الحرفين، كما في الأمثلة المتقدمة، و قد تأتي بصل مثل: اخلوق و اعشوشب.

- زيادة ليست من جنس الحروف الأصلية: و تكون في الاسم مثل: ضارب و مضروب، و تكون في الفعل، مثل: أقبل و قابل، و هذا النوع هو ما يدخل في الحروف المسماة بحروف الزيادة (سألتمونيها)³⁴.

أما الاشتقاق الذي يقوم على أخذ كلمة أو أكثر من كلمة أخرى، لمناسبة بين المأخوذ و المأخوذ منه في الأصلين اللفظي و المعنوي، لتحمل الثانية دلالة الأولى مع زيادة مفيدة، لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركاتها، أو هما معا³⁵، فإنه لا يختلف كثيرا عن التصريف في ارتباطه بالتأويل، و اعتماده عليه في مسائله المتمثلة في معرفة أصول الأسماء، والكلمات والمواد العربية والبحث في الأصول المعنوية التي ترجع إليها. و قبل التطرق إلى التأويل كآلية صرفية بالغة الأهمية يجدر بنا في هذا المقام أن نتعرف على أنواع الاشتقاق.

1- الاشتقاق الصغير:

الاشتقاق الصغير أن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه، وذلك كتركيب (ف ع ل)، الذي يتصرف إلى فعل ويفعل و فاعل و فعلان و فعول و فعيل و فعلة، التي تدور جميعها حول الفعل و آدائه، و قد قال ابن الأثير: "قالصغير: أن تأخذ أصلا من الأصول فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه، كترتيب (س ل م)، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو (سلم) و(سالم) و(سلمان) و(سلمى)، والسليم اللديغ أطلق عليه ذلك تقاولا بالسلامة"³⁶، وقال أيضا: "الاشتقاق الصغير تكثر الألفاظ الواردة عليه"³⁷.

2- الاشتقاق الكبير:

أن تأخذ أصلا من الأصول، فتعقد عليه وعلى تراكيبه معنى واحدا يجمعه، مع ما تصرف منها، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه³⁸.

3- الاشتقاق الأكبر:

هو أخذ كلمة من كلمة أخرى، بتغيير في بعض أحرفها، مع تشابه بينهما في المعنى، و في أكثر الحروف و ترتيبها، على أن تكون الحروف المختلفة من مخرج واحد، أو من مخرجين متقاربين، نحو (نهق و نعق) و (ثلم و ثلب)³⁹، و أفرد ابن جني بالحديث في باب (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)، و قال: "ومن طريف ما مر بي في هذه اللغة التي لا يكاد يُعلم بعدها، ولا يُحاط بقاصيها، ازدحامُ الدال، والتاء، والطاء، والراء، واللام، والنون، إذا مازجتهم الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما، من ذلك الدالف للشيخ الضعيف، والشيء التالف، والظليل والظليل المجان وليست له عصمة الثمين، والظنف، لما أشرف خارجا عن البناء وهو إلى الضعف؛ لأنه ليست له قوة ... والدنف: المريض، ومنه التتوفة وذلك لأن الفلاة إلى الهلاك؛ ألا تراهم يقولون لها: مهلكة، وكذلك قالوا لها: بيداء، فهي فعلاء من باد يبيد. ومنه الترفة، لأنها إلى اللين والضعف، وعليه قالوا: الطرف؛ لأن طرف الشيء أضعف من قبله وأوسطه ومنه الفرد لأن المنفرد إلى الضعف والهلاك..."⁴⁰.

4- الاشتقاق الكبار:

و هو النحت الذي يعني في أصل اللغة: النشر والبري والقطع، يقال: نحت النجار الخشب والعود إذا براه وهذب سطوحه، ومثله في الحجارة والجبال، أما في الاصطلاح فإن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذة تدل على ماكانت تدل عليه الجملة نفسها. و قد اختلف البعض في نسبة هذا النوع إلى الاشتقاق⁴¹.

إن اللغة العربية لغة تأويل بامتياز، و ما يمنحها هذه الليونة التي تلزمنا فعل التأويل غالبا هو قواعدها على مختلف المستويات من صرفية و نحوية و بلاغية، فكما قال ابن الأثير: "وأما الاشتقاق الكبير فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول فتعقد عليه وعلى تراكيبه معنى واحداً يجمع تلك التراكيب وما تصرف منها... وإن تباعد شيء من ذلك عنها رُد بلطف الصنعة والتأويل إليها... ولنضرب لذلك مثلاً فنقول: إن لفظة - قمر - من الثلاثي لها ستة تراكيب وهي: قمر، قرم - رمق، رقم - مقر، مرق - فهذه التراكيب الستة يجمعها معنى واحد هو القوة والشدة"⁴².

و لا شك أن رد الفروع على اختلافها إلى أصل واحد يجمعها مسألة اجتهادية، و دليل ذلك قول ابن فارس: (ولا أدري ما اشتقاقه)، و قوله: (وضع وضعاً ولم أعرف له اشتقاقاً)، فالأصول في الاشتقاق تعرف بالنظر والتأمل مع سعة العلم والاطلاع على كلام العرب، ومع ذلك فقد يتردد البصير بكلام العرب بين أصلين أو أكثر في رد الكلام إليه، كما يقول ابن دريد كثيراً في الاشتقاق: (واشتقاق كذا من أحد شيئين) أو (اشتقاق كذا من أشياء)، وإذا اختلف العلماء في الاشتقاق فيمكن رد أحد الأقوال في إرجاع المادة إلى أصل واحد بذكر فرد لا يندرج تحت هذا الأصل، أو رد قوله في ذكر الأصل ببيان وجه المناسبة مع أصل آخر أقوى، أو ببيان ضعف المناسبة المذكورة بالنسبة لغيرها، وقد تكلف الأئمة من الجهد، في تقليب الأصل الواحد على وجوهه كيف شكّلت، ما ألجأهم إلى مآرق لا مخرج منها.

و صفوة القول إن علاقة التأويل بالصرف في شقيه التصريف و الاشتقاق وطيدة جدا من حيث إن الأول هو العودة للأصول، و الثاني هو البحث في أصول الكلمات و علاقاتها بما تفرع عنها بطرق مختلفة.

الهوامش:

- 1- التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، تحقيق عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، 8ط، 1997، ص 28 و ما بعدها.
- 2- خالد بن عبد الكريم بسندي، الصرف والتصريف وتداخل المصطلح، مجلة جامعة الملك سعود الرياض، كلية الآداب، 2008، م 20، ص 319.
- 3- البقرة/ 164.
- 4- يوسف/ 34.
- 5- الفرقان/ 19.
- 6- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط 1، 1965، ص 26، 27.
- 7- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2004، مادة (صرف)، ص 843.
- 8- سيبويه، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، ط 1 (دار الجيل، بيروت، د.ت) 242/4.
- 9- القنوجي، أجد العلوم، 2/ 62، 63.
- 10- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، ط 3، 1966، ص 46.
- 11- ابن دريد، الاشتقاق، ص 3.
- 12- م ن/ ص 46، 47.
- 13- ابن عصفور، المقرب، تحقيق عبد الله الجبوري، ط 1، 1971، ص 78، 79.
- 14- م ن/ ص 47.
- 15- م ن/ ص ن.
- 16- كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 240.

- 17- تمام حسان، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ص 108.
- 18 - خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة، 358هـ، 356/2.
- 19- تمام حسان، الأصول، ص 117.
- 20- ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996م 31/1.
- 21- م ن/ 31، 33.
- 22 - كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 239.
- 23 - م ن/ ص ن.
- 24 - ابن جنبي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، 470/2.
- 25 - ابن جنبي، الخصائص، 1/ 257.
- 26 - كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 246.
- 27 - ابن جنبي، الخصائص، 1/ 256، 257.
- 28- أمين علي السيد، دراسات في الصرف، مكتبة الزهراء القاهرة، 1989، ص 34.
- 29- م ن/ ص 92.
- 30- م ن/ ص 34.
- 31- م ن/ ص 35.
- 32 - خديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص 87، 88.
- 33- ابن جنبي، التصريف الملوكي، تحقيق ديزيرة سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1998، ص14، 16.
- 34 - خديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص 94 و ما بعدها.
- 35 - خديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص 246.
- 36- ابن الأثير، المتل السائر 196/3 .
- 37- م ن/ ص 199.
- 38- م ن/ ص 198.
- 39- خديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص 249.
- 40- ابن جنبي، الخصائص، 2/ 166.
- 41- خديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص 249.
- 42 - ابن الأثير، المتل السائر، ص 294.

